



من الربيع إلى الإنتاج
تحسين القطاع المصرفي اللبناني
لمستقبل إقتصادي آمن

الباحث الإقتصادي

بسام جوني

آب 2018

الفهرس

الصفحة	العنوان
3	مقدمة
3	أولاً: أنواع المصارف
4	ثانياً: الدور الحالي للمصارف العربية في التنمية الإقتصادية
5	ثالثاً: تطور الدور التنموي والإقتصادي للمصارف عالمياً
7	رابعاً: القطاع المصرفي اللبناني
	خامساً: العولمة الإقتصادية (سياسة التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل)
8	وتداعياتها الخطرة على الإقتصادات العربية
11	سادساً: أهمية تحول الإقتصاد اللبناني من الإقتصاد الريعي الى الإقتصاد المنتج
12	سابعاً: مواجهة التداعيات
13	الخاتمة

مقدمة

بدأت البنوك نشاطها في بريطانيا قبل غيرها من دول العالم، وقد أدت دوراً محورياً في تحويلها إلى دولة صناعية متقدمة. حيث واكبت المصارف البريطانية نشوء الثورة الصناعية الأولى (الطاقة البخارية) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقامت بدور أساسي في تحويل المدخرات والفوائض المالية التي كانت تتحقق في قطاعي الزراعة والتجارة الخارجية لتمويل القطاع الإنتاجي الصناعي وتكوين رأس المال الثابت، وهو مفهوم أدخلته الثورة الصناعية. وتميزت تلك الحقبة في انتشار وإزدهار القطاع الصناعي وبناء المصانع وانتقال اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة، وإحلال الآلة محل العمل اليدوي في نشاطات زراعية كثيرة. الأمر الذي أدى إلى إزدياد نمو الاقتصاد البريطاني وإعطاء بريطانيا الأولية شبه المطلقة في العالم حينها. وبعدها إنتقلت الثورة الصناعية إلى دول أوروبية أخرى مثل ألمانيا وفرنسا، ولعبت المصارف فيها دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية. ولا تزال المصارف في الدول المتقدمة حتى وقتنا الحاضر تلعب دوراً أساسياً في دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعية - الزراعية) التي تؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي وثبات المجتمعات وإستقرارها.

أولاً: أنواع المصارف

1- المصارف المتخصصة: هي المصارف التي تقوم بعمليات مصرفية موجهة لخدمة نشاط إقتصادي محدد (بنك التنمية الصناعية- بنك الإسكان) ولا تستقبل هذه البنوك أي نوع من الودائع بل تتلقى تمويلها من رأس مالها الخاص، كالسندات الطويلة الأجل التي تصدرها وبعض القروض من المصرف المركزي والبنوك التجارية الأخرى.

2- المصارف التجارية (التقليدية):

- تقبل المصارف التجارية جميع أنواع الودائع وتتيح للمدخرين فرص عديده لإستثمار مدخراتهم في فرص إستثمارية قصيرة الأجل.
- تقدم المصارف التجارية خدماتها المصرفية لجميع العملاء من مختلف القطاعات، أفراد، منشآت، شركات وإدارات حكومية.
- تمنح المصارف التجارية أنواع مختلفة من القروض لأجال قصيرة أومتوسطة أوطويلة مما يتيح فرصاً متنوعة للمقترضين.
- يمكن للمصارف التجارية تمويل جميع أنواع المشروعات الصناعية ، الزراعية، الخدماتية ، التجارية وغيرها.
- بالإضافة للخدمات المصرفية التقليدية السابقة ، تقدم المصارف التجارية العديد من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية ودراسات الجدوى الإقتصادية والاستشارات المالية، والخدمات الشخصية لعملائها.

3- المصارف الإستثمارية:

هي مصارف متخصصة أساساً في التعامل مع الأوراق المالية وتتمثل وظائفها بما يلي :

- تقوم مصارف الاستثمار بشراء الأوراق المالية بصورة صفقات ضخمة (أسهم وسندات) ثم تقوم بإعادة بيع هذه الأوراق لصغار المستثمرين بكمية كبيرة.
- القيام بوظيفة بيوت السمسرة من حيث القيام ببيع وشراء الأوراق المالية في بورصة الأوراق المالية بالنيابة عن العملاء.
- تقوم بوظيفة وكيل المكتنين عن طريق تسويق الاوراق المالية للشركات عند إصدار الأسهم او السندات بغرض توفير التمويل الطويل الأجل لهذه الشركات.

4- المصارف الإسلامية: تعمل وفق الشريعة الإسلامية وتقبل أموال الناس كإيداعات في حسابات مختلفة وتعطيهم "أرباح" على إيداعاتهم بحسب عائدات توظيفها في أشكال متنوعة وأهم ما يميزها أنها:

- لا يمكنك اقتراض المال من المصرف الإسلامي كما هو الحال في المصرف التجاري، إنما هناك طرق خاصة لتوظيف أموال الناس تدعى صيغ التمويل .. أشهرها المرابحة والمضاربة. فالمضاربة هي نوع من المشاركة بين رأس المال والعمل، والمرابحة بإختصار شديد هي أن تطلب من المصرف أن يشتري لك سلعة ما (سيارة - منزل - أي شيء) ويعيد بيعها لك بالتقسيط مع إضافة مبلغ إضافي عليها كربح للمصرف.
- إعتماؤها في معاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية.
- تتجنب هذه المصارف التعامل بالربا (الفوائد البنكية)، عكس المصارف التقليدية التي تعتمد في عملها على نظام الفائدة.

ثانياً: الدور الحالي للمصارف العربية في التنمية الاقتصادية:

كان يقتصر دور المصارف في الدول العربية الغنية بالنفط في عملية التنمية الاقتصادية على لعب الدور الريعي، عبر حفظ الودائع النفطية للحكومات، كما هي الحال في بعض دول الخليج العربي، إضافة إلى ضعف ثقة القطاع الخاص بالمصارف العربية، وإعتبارها وسيلة لتجميع الإذخارات وإستثمارها في القطاعات الإنتاجية وإزدياد التباين الكبير في توزيع الثروات والدخل.

أما في بقية الدول العربية، فلا تزال نشاطات المصارف تجارية بحتة، حيث تهتم في شكل رئيسي بتمويل الاستيراد الذي يؤدي الى تقليص نمو قطاعي الصناعة والزراعة المحليين ويُعوّد الأفراد على تبني أنماط استهلاكية مفرطة. وإذا كان هذا النوع من السلوك يمكن تحقيقه في دول غنية وذات كثافة سكانية مدنية، فهو لا يلائم دولاً عربية أخرى بمواصفات مختلفة.

أما في لبنان فتتوزع التسليفات على القطاعات الإقتصادية الأساسية وفق التالي (أرقام مصرف لبنان : 2017):

إستحوذ قطاع التجارة والخدمات على 32.6 في المئة من الإئتمان الممنوح من المصارف اللبنانية في نهاية شهر نيسان/أبريل 2017. أما حصة الأفراد أو القروض الشخصية من الإئتمان الممنوح فكانت 31.0 في المئة في الفترة نفسها. بالنسبة لحصة البناء والمقاولات فقد بلغت 17.8 في المئة، واستحوذ قطاع الصناعة على 9.8 في المئة من الإئتمان الممنوح بينما حصلت الوساطة المالية على 5.1 في المئة والزراعة على 1.2 في المئة من التسليفات والقروض.

تجدر الإشارة الى أنه ما زالت نشاطات التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية تموّل من الموازنات الحكومية، إذ يعتبر الأفراد أن النشاطات التنموية هي نشاطات حكومية. وحتى المصارف المتخصصة التي تقدم قروضاً للقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، هي مصارف حكومية تعتمد في مواردها على الموازنات الحكومية، لا على ودائع الأفراد وادخاراتهم. فالمصارف العربية عموماً لم تؤد حتى الآن دور المصارف التجارية الداعمة للقطاعات الإنتاجية. ولا تزال نشاطات المصارف في الدول العربية تتركز في العواصم والمدن الكبيرة، بينما لا تحصل الأرياف والمناطق البعيدة على خدمات كافية.

ثالثاً: تطور الدور الترموي والإقتصادي للمصارف عالمياً

أدت التطورات الكبيرة والمتسارعة في عالم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إلى تحولات ضخمة في القطاع المصرفي. وظهر الأمر جلياً في العمليات المصرفية، لا سيما في السنوات الأخيرة. إذ أصبح العملاء يجرون معظم العمليات المصرفية عن بعد، كما باتوا يتعاملون مع ألواح إلكترونية ذكية لدى زيارتهم الى المصارف.

كذلك أدت تلك التغييرات الى خلق أنواعاً غير تقليدية من الحسابات المصرفية (e-account,....)، وفي المستقبل غير البعيد لن يذهب العميل إلى البنك إلا للاستفسار عن أمر ما، أو أخذ نصائح في شأن حسابات معينة، أو غيرها من الأمور التي لا تستطيع الخدمات المصرفية الإلكترونية إنجازها أو توضيحها. لقد تطورت وظائف المصارف وتحولت من الدور التقليدي الى الدور الحديث كما يلي:

1- الوظائف التقليدية:

أ- قبول و خلق الودائع : تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم ،أشخاص طبيعيين أو معنويين، أصحاب مؤسسات عمومية أوخاصة، وتتنوع هذه الودائع بين ودائع تحت الطلب، ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار، ودائع إيداعية وغيرها .

ب- الإقراض: تقوم المصارف التجارية بالإقراض، السحب، فتح الإعتمادات المستندية (للتصدير والإستيراد) و خصم الأوراق التجارية، وإمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال ودفع الفوائد والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

2- الوظائف الحديثة :

أ- التمويل :

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالإحتياجات التمويلية المتنوعة . ويتم مقابلة هذه الإحتياجات التموليلية عن طريق سوقين : **سوق المال وسوق النقد**. فالإحتياجات التموليلية الطويلة والمتوسطة الأجل تحصل عليها المؤسسات والشركات والأفراد عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات وأذونات و عقود وقروض طويلة الأجل. بينما الإحتياجات التموليلية القصيرة الأجل من قروض و تسهيلات تتم عن طريق سوق النقد، حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة بهذه المهمة عبر تقديم قروض و تسهيلات قصيرة الأجل .

ب- الإستثمار

تعتبر المصارف اليوم أداة من أدوات الإستثمار حيث تتركز إستثماراتها في حقوق مالية، قروض، أسهم، سندات، وبإستثمارها لأموال العملاء تقوم بتمويل أو تنفيذ مشروعات جديدة، أو تقوم بتوسيع وتطوير مشروعات قائمة، لكن قبل قيامها بالإقراض أو المشاركة في رؤوس أموال المشروعات، فلا بد أن تقوم المصارف الإستثمارية بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية (دراسة الأسواق، دراسة فنية، دراسة اقتصادية ...) للتحقق من جدوى المشاريع و لضمان إسترجاع رؤوس أموالها .

ج-الإستشارات الإقتصادية

تطورت وظائف المصارف إلى حد بعيد، حيث أصبحت تقوم بتقديم الإستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالإستشارات الإقتصادية والإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات و مشاكل. وتقوم المصارف بتمويل عمليات التصدير والإستيراد، فهي بذلك تساهم في توفير إحتياجات الدولة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة لزيادة حجم الإنتاج الصناعي وأنواعه وتحسين جودته، بالإضافة إلى تشجيع تصدير المنتجات الوطنية وإيجاد أسواق خارجية لها وذلك عن طريق الوساطة المالية التي تلعب دورها مما يسمح بتوفير العملات الأجنبية.

د- الخصخصة والشراكة

وتساهم المصارف في دعم توجه العديد من الدول لتبني سياسة الخصخصة والشراكة لمشروعاتها العامة كلياً أو جزئياً و ذلك من خلال دورين أساسيين تلعبهما:

- **دور تمويلي** : تقوم المصارف بشراء البعض من الأسهم وإدخالها في محافظ إستثماراتها وقروضها بما يتوافق مع سياستها الإستثمارية.

- دور إستشاري : تقوم المصارف بإعداد دراسات الجدوى لتحويل جزء من مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ه- الأسواق المالية والصناديق الإستثمارية

تساهم المصارف أيضاً في إنشاء وتطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق إستثمارية أو مالية، وتقوم بطرح أدوات إستثمارية متوسطة وطويلة الأجل، مما يخدم نشأة وتطوير السوق المالية . كما تلجأ المصارف إلى الأسواق المالية بشكل مباشر للحصول على قروض، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف التمويل وتعظيم العوائد من خلال التنوع. لذلك فالأسواق المالية تتيح للمصارف إتجاه إستراتيجية التنوع وعدم التخصص، وتسمح بوجود مجال أوسع في عمليات الاقتراض والإستثمار. فمن خلال هذه الخدمات المتنوعة التي تقدمها المصارف، يتضح لنا أنها تركّز نشاطها على إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لتحقيق التّقدم الاقتصادي. ذلك أن توفر رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري وتأمين وسائل الوفرة الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في دعم القطاعات الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعاً: القطاع المصرفي اللبناني

1- الواقع

القطاع المصرفي اللبناني مستقرّ ومتين مالياً. وهو يلعب دوراً محورياً في تحريك عجلة نمو الاقتصاد الوطني . يخضع القطاع المصرفي اللبناني لقانون التجارة (الصادر سنة 1942) ولقانون النقد والتسليف (الصادر سنة 1963). وتعمل المصارف والمؤسسات المالية في لبنان تحت إشراف ورقابة مصرف لبنان (المصرف المركزي)، الذي يشكّل السلطة النقدية الناظمة لعمل المصارف. فالمصرف المركزي يصدر العملة الوطنية ويحافظ على قيمتها ويمنح الترخيص لإنشاء مصارف جديدة، يحدّد مجال عمل المصارف، ويفرض القواعد الناظمة للقطاع المالي والتي ينبغي أن يعتمد عليها القطاع المصرفي.

أما الهيئة الرقابية فتتمثّل في لجنة الرقابة على المصارف التي أنشئت عام 1967، والتي تتولّى مراقبة نشاط المصارف العاملة في لبنان وتتأكّد من حسن تطبيقها للقوانين والأنظمة المرعية.

2- موجز حول الأرقام الاقتصادية للقطاع المصرفي (حتى نهاية شهر أيار 2018)

- بلغت موجودات القطاع المصرفي اللبناني حوالي 232 مليار دولار أميركي.
- مجموع ودائع القطاع الخاص بلغ حوالي 172.4 مليار دولار أميركي.
- مجموع الودائع بالليرة اللبنانية بلغت حوالي 54.6 مليار دولار أميركي .
- مجموع الودائع بالدولار الأميركي بلغت حوالي 117.8 مليار دولار أميركي.
- مجموع الدين العام بلغ حوالي 82 مليار دولار أميركي.

- الناتج المحلي يقدر ب 53 مليار دولار أميركي.
- تبلغ نسبة الدين العام الى الناتج المحلي حوالي 153 %.
- بلغ حجم إحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية حوالي 44 مليار دولار، إضافة الى حوالي 12 مليار دولار قيمة الموجودات من الذهب.

3- أهم مميزات القطاع المصرفي في لبنان

- موارد بشرية ذات كفاءات عالية.
- تأمين الخدمات الحديثة المتطورة والتقليدية.
- قطاع مصرفي ملتزم بالمعايير المالية الدولية.
- إنخراط واسع النطاق في الاقتصاد اللبناني.
- أداء ونمو مستدامان، سيولة مرتفعة، قطاع مصرفي ذو رسملة كبيرة ومؤهلات جيدة.
- تواجد عدد كبير من المصارف بأحجام وصيغ مختلفة.
- إنفتاح المصارف اللبنانية على الخارج.
- رقابة مصرف لبنان وموآكفته للقطاع عالية الدقة والتأثير.

خامساً : العولمة الاقتصادية (سياسة التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل) وتداعياتها الخطرة على الإقتصادات العربية

في ضوء الخطوات السريعة والمستجدة على مستوى دخول الدول الكبرى في حلحلة مشاكل منطقة الشرق الأوسط، وتنفيذ سياسة التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل، بهدف تنفيذ بنود مشروع الشرق الأوسط الجديد، حيث تلعب إسرائيل دوراً بارزاً في هذا المشروع الذي يهدف الى جعلها بمثابة وسيط بين المركز الرأسمالي في الغرب (الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي) من ناحية ودول آسيا وبلدان الشرق الأوسط والخليج العربي من ناحية أخرى.

1- أهم التداعيات الاقتصادية لسياسة التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل على مستوى إقتصادات الدول العربية :

- الإدماج التدريجي للإقتصاد الإسرائيلي في إقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق مكاسب إقتصادية لإسرائيل (زيادة الصادرات - إزدهار القطاعات الإنتاجية - نمو القطاع السياحي والمصرفي- تحقيق نمو إقتصادي...) بسبب تقدمها الإقتصادي والتكنولوجي المدعوم من أميركا، وبسبب إرتفاع إنتاجية العمل مقارنة بالإقتصادات العربية.
- إستفادة إقتصاد إسرائيل من ضخامة السوق العربية الممتدة من المحيط الى الخليج، كونها بمعظمها مستوردة أكثر منها مصدرة، الأمر الذي يمكّن الزراعات والصناعات الإسرائيلية من الوصول الى معظم أسواق الدول العربية المطبّعة.

- تركيز إسرائيل على دول الخليج العربي كهدف إقتصادي لوصول منتجاتها الصناعية الى أسواق دول الخليج وضمان الحصول على عوائد مالية ضخمة من وراء التعامل مع هذه المنطقة الغنية بالنفط ، المشهورة بالطابع الإستهلاكي والتي تمتلك ودائع مصرفية ضخمة.
- تشكيل خطر جدي على الصناعات العربية بسبب تقدم إسرائيل في مجالات الصناعات الثقيلة، الأمر الذي يؤدي الى إنتشار صناعاتها في بعض الدول العربية وإضعاف إقتصادات الأخيرة.
- إنشاء مناطق تجارية حرة في غزة وإسرائيل بحيث تكون مفتوحة على كل الجهات والأسواق العربية.
- فتح طريق بري لتسهيل التبادل التجاري بين ساحل فلسطين المحتلة ودول الخليج العربي (من البحر الأبيض المتوسط الى الأردن ثم السعودية وصولاً الى دول الخليج العربي ..) مما يؤدي إلى إضعاف دور قناة السويس المصرية.
- القناة البحرية التي تهيء إسرائيل لها لتكون مرادفاً لقناة السويس وبديلاً عنها من خليج إيلات الى البحر المتوسط.
- المؤسسات المالية الإسرائيلية وإرتباطها الوثيق بالمؤسسات المالية والمصرفية والنقدية العالمية الأمر الذي يحفز دول المنطقة على التعامل مع هذه المؤسسات بدلاً من مؤسسات العالم العربي ومنها تحديداً لبنان.
- إتجاه معظم الدول العربية نحو الرأسمالية الإقتصادية، الهادفة الى تحويل القطاع العام الى الخاص، والذي يهدف الى تحرير الأخير من القيود على إستيراداته ومنحه الإعفاءات من الضرائب والرسوم، الأمر الذي يشجع الإستثمارات الأجنبية على الحصول على إعفاءات مماثلة، مما يهيء البنى التحتية الإقتصادية العربية لدخول الشركات الأجنبية العالمية العابرة للحدود الى الأسواق العربية، بغض النظر عن مراكزها الاساسية (أوروبا- أميركا- إسرائيل ...) ، الأمر الذي سيشكل خطراً على عملية التنمية الإقتصادية العربية مع دخول هذه المشاريع الضخمة الى منطقة الشرق الأوسط.
- خلق الظروف المناسبة لتعزيز الهيمنة الإسرائيلية. ذلك أن فتح الباب امام الإستثمارات الإسرائيلية في الدول العربية المطبّعة يؤدي الى حدوث إختلالات كبيرة في موازين القوى لصالح الإقتصاد الإسرائيلي.
- إعادة تنظيم الشرق الأوسط كوحدة اقتصادية عبر إحداث تغييرات أساسية في اقتصادياتها، بكل ما يستدعيه ذلك من إقامة مشاريع مشتركة مع إسرائيل كبناء محطات طاقة، تحلية مياه، تأسيس بنية تحتية من المواصلات والاتصالات، تطوير قطاع الزراعة والصناعة والسياحة ، فتح الحدود أمام اقتصاد إسرائيل وتشجيع المنافسة .
- تحرك الاستثمارات المحلية والأجنبية بين الدول العربية ، وإتجاه رؤوس الأموال من الدول العربية نحو إسرائيل.

■ 2- أهم التداعيات على القطاع المصرفي اللبناني:

من أخطر التداعيات المالية لسياسة التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل على القطاع المصرفي اللبناني هي:

■ إزدياد العقوبات المالية على القطاع المصرفي اللبناني من قبل الإدارة الأميركية (لعدة أسباب داخلية وسياسية)، مع العلم أن لبنان كان قد امتثل للإجراءات والمعايير المالية والمصرفية التي فرضت عليه، وتأقلم مع مركزه المالي الحالي لجهة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب . ولكن هناك تخوف من أن:

- تشمل لائحة العقوبات أسماء إقتصادية كبيرة لها ثقلها في الأسواق اللبنانية (رجال أعمال - شركات - جمعيات....) الأمر الذي قد يؤدي الى مخاطر إقتصادية كبيرة.

- مع إصدار لائحة العقوبات ستكون كل التعاملات المصرفية الدولية موضع تدقيق من قبل الإدارة الأميركية بحكم أن التعامل يتم بالدولار الأميركي ، وهذا الأمر قد يؤدي إلى تأخير كبير في تنفيذ العمليات التجارية.

- مع إنضمام دول الخليج إلى الولايات المتحدة الأميركية في تطبيق العقوبات، قد تتأثر أوضاع بعض اللبنانيين العاملين في الخليج من خلال التضييق على أعمالهم أو على تحاويلهم المالية إلى لبنان.

- ستكون مشاريع سيدر 1 تحت المجهر الأميركي بهدف منع إستفادة رجال أعمال أو شركات واردة أسماؤها في لائحة العقوبات الأميركية من هذه المشاريع ، وهذا الأمر قد يكون عامل تأخير في تطبيق هذه المشاريع.

■ إشتداد المنافسة على جذب الودائع العربية بين المصارف اللبنانية من جهة والمصارف والمؤسسات المالية الإسرائيلية.

■ تحول جزء من الرساميل وبعض الودائع المصرفية العربية الموجودة في المصارف اللبنانية الى مصارف الكيان الصهيوني والمصارف الأجنبية.

■ زيادة الضغط على العملة الوطنية :

- عبر تناقص إحتياطيات مصرف لبنان من العملات الأجنبية.
- تراكم الدين العام اللبناني وإرتفاع كلفة خدمته.
- الضغط على أسعار الفائدة في لبنان بسبب إشتداد المنافسة على جذب الودائع العربية والأجنبية. الأمر الذي قد يؤدي الى خروج بعض الرساميل العربية والإقليمية من المصارف اللبنانية الى ملاذات آمنة وذات فائدة مرتفعة.
- إنخفاض الإستثمارات الأجنبية والعربية في لبنان وتحولها الى إسرائيل.

سادساً : أهمية تحول المصارف اللبنانية من الإقتصاد الريعي الى الإقتصاد الإنتاجي:

1- مقارنة موجزة بين النظامين الإنتاجي والريعي

النظام الاقتصادي الريعي يعتمد مصدراً وحيداً للدخل (الفوائد- العوائد المالية....)، وهو اقتصاد لا يحقق أي قيمة مضافة للاقتصاد وكل ما يحققه هو منفعة شخصية للعاملين به لأنه يقوم على مبدأ التداول والمضاربة والعقود المستقبلية وتغطية مخاطر الفائدة والتحوط وكل هذه الأمور لا تقدم أي إضافة الى المجتمع الاقتصادي وينعكس ذلك على سلوك المواطنين، ما يجعل المجتمع ريعياً سهلاً الانهيار. والإقتصاد الريعي هو نظام اقتصادي غير مستدام، ونقيض للاقتصاد الإنتاجي ويؤدي إلى هدر وإستنزاف ثروات الدول وإلى حدوث تشوهات هيكلية في اقتصاد الدولة مما يجعله اقتصاداً تابعاً غير قادر على بناء قطاعات إنتاجية صناعية أو زراعية أو خدماتية متطورة.

- في حين أن النظام الاقتصادي الإنتاجي يؤدي الي تنفيذ مشروعات إقتصادية إنتاجية (صناعية - زراعية - خدماتية....) حقيقية تهدف الى:
- تعزيز الهوية الإقتصادية المستقلة للوطن.
- تأمين حاجاته الإستهلاكية وتحقيق الأمن الإقتصادي.
- تخفيض معدلات البطالة، وبالتالي خلق العديد من فرص العمل للعاملين.
- زيادة الدخل العام، إرتفاع حجم الإستهلاك وتحقيق النمو الإقتصادي.
- تأمين التوازن في الميزان التجاري عبر تعزيز الصادرات (الصناعية - الزراعية ..) والمحافظة على إستقرار العملة الوطنية عبر تأمين الكميات اللازمة من العملات الصعبة لتأمين التغطية النقدية وإستيراد السلع الأساسية.

2- دور القطاع المصرفي اللبناني في تنمية القطاعات الإنتاجية:

للقطاع المصرفي اللبناني دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية حيث يمكن إستعراضه من خلال النقاط التالية:

- المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- المساهمة في إدخال التقنيات المصرفية الحديثة (الصراف الآلي، الحسابات المصرفية المتطورة، الحسابات الإلكترونية، العملات الافتراضية.. وغيرها) الى الإقتصاد الوطني.
- المساهمة في تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير القطاع المصرفي اللبناني بشكل عام.

- جذب جزء كبير من الأموال المدخرة والمجمّدة خارج القطاع المصرفي لكي تدخل الدورة الاقتصادية وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية عبر تمويل أو تمويل وتنفيذ مشاريع التنمية الصناعية والزراعية .
- تأمين القروض اللازمة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل لإستثمارها في القطاع الصناعي والزراعي والتجاري والخدمي.
- المساهمة في حل مشكلة البطالة المتفشية في لبنان.

سابعاً: مواجهة التحديات

إن مواجهة التداعيات المالية والاقتصادية لسياسة التطبيع بين بعض الدول العربية وإسرائيل على القطاع المصرفي اللبناني ونتائج التي تؤدي الى إنفتاح بعض الدول العربية (سياسياً - إقتصادياً - ثقافياً...) على الكيان الصهيوني، تحتم على لبنان أن يضع خطة إستراتيجية لتحصينه من هذه التداعيات الخطرة القادمة اليه ولاسيما على القطاع المصرفي اللبناني.

هذه التداعيات متمثلة بإمكانية دخول بعض المصارف الأجنبية والإسرائيلية مستقبلاً في منافسة شرسة وعميقة مع القطاع المصرفي اللبناني وإشتداد المنافسة على جذب الودائع والرساميل العربية بين المصارف اللبنانية من جهة ومصارف الكيان الصهيوني والمصارف الأجنبية من جهة أخرى. الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى تحول جزء من الرساميل وبعض الودائع المصرفية العربية الموجودة في المصارف اللبنانية الى مصارف الكيان الصهيوني والمصارف الأجنبية.

بناء عليه، يجب أن تركز إستراتيجية لبنان على دعم وتشجيع القطاع المصرفي اللبناني على المشاركة بالقطاعات الإنتاجية القائمة أو الجديدة أو إنشائها، بهدف تفعيل دوره محلياً وإقليمياً ودولياً، لأن المنافسة القادمة ستكون شرسة جداً، وتتطلب من القطاع المصرفي المبادرة الى التحول من لعب الدور الريعي الى لعب الدور الإنتاجي، عبر الإنخراط الفاعل في عملية تنمية القطاعات الإنتاجية (الصناعية - الزراعية...).

إن موجودات المصارف اللبنانية الضخمة تساعد على الإستثمار في عملية التنمية الاقتصادية عبر إقامة وتنفيذ مشاريع تنمية القطاعات الإنتاجية والمشاركة فيها وليس فقط تمويلها بفوائد ورهونات تؤدي غالباً الى العجز والإنهيار.

عندما تدخل المصارف اللبنانية في شراكة مالية إنتاجية إدارية مع مؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية (مصانع- زراعات - إبتكار - خدمات...)، بدلاً من إقراضها مقابل فوائد ورهونات وإغراقها بمستنقع تسديد القروض وفوائدها التي تنتهي في حالات كثيرة إلى الإفلاس و/ أو العجز ووقف العمل وبالتالي وضع اليد على المنشآت غير العاملة، تحسن أموالها كما تحسن القطاع الإنتاجي.

حالات كثيرة من التوقف عن العمل بالمنشآت الإنتاجية مرده سوء الإدارة وضعف التسويق وعدم الخبرة المالية والإدارية. في المشاركة بين المصارف والمنشآت الإنتاجية، تتولى المصارف المهام الإدارية وضبطها وتوجيه العمليات المالية والتسويقية، مما ينعكس إيجاباً على المنشآت وديمومتها وتحقيقها

للأرباح والتقدم كما على المصارف إنتاجاً وارباحاً وتحصيناً مقابل أي خضة في القطاع المالي الريعي الإقراضي.

الخاتمة

الإستراتيجية المقترحة أعلاه تهدف الى تطور وإزدهار القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية التي تؤمن للمصارف العوائد المالية العالية تعويضاً لعوائد الرساميل التي قد تخرج من القطاع المصرفي اللبناني إلى الخارج . إضافة إلى إدخال العملات الأجنبية القادمة من قطاع الصادرات الصناعية والزراعية وقطاع الإستثمارات المحلية والأجنبية، بدلاً من تكديس الودائع المالية في القطاع المصرفي اللبناني دون الإستفادة الفعلية منها.

إنه التحدي القائم في كل لحظة خلال السنوات العشر المقبلة. والوقاية السابقة أفضل بكثير من المعالجة اللاحقة التي يمكن ان تكون قاصرة وبالتالي عاجزة عن أداء المطلوب منها فتكون النتيجة غير محمودة العواقب.

القرار مطلوب منذ الآن ولاداعي للتمهل والتراخي، فالمنافسة القادمة لن ترحم.